

دور الإعلام والصحافة الاستقصائية في دعم مكافحة الفساد





تعريف الصحافة الاستقصائية

وفقاً لدليل اليونسكو للتحقيقات الصحفية فإن الصحافة الاستقصائية هي أداة تكشف النقاب عن مسائل تهم العموم، كانت تخفيها عن قصد جهة ذات سلطة، أو يحجبها دون قصد ركام فوضوي من المعلومات والظروف التي تؤدي إلى الالتباس، وذلك بالاعتماد على مصادر وسجلات قد تكون سرية أو علنية.

دور الإعلام والصحافة الاستقصائية في دعم مكافحة الفساد

تلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً في دعم مكافحة الفساد من خلال الكشف عن الممارسات الفاسدة، وإعلام الجمهور وثقيفه حول الآثار الضارة للفساد، وزيادة الوعي النقدي للمجتمع. والتقارير الإعلامية بشكل عام، وخاصة الصحافة الاستقصائية التي يقوم بها صحفيون مستقلون أو تابعون لمؤسسات مستقلة، أو حتى منظمات غير حكومية، تعد من أهم مصادر رفع الوعي العام بشأن الفساد، وتعد هذه التقارير مصدراً أساسياً للكشف عن قضايا الفساد، سواء بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون التي تحقق في الادعاءات الواردة في الصحافة، أو بالنسبة للشركات التي تقرر إجراء تحقيقات داخلية، أو الكيانات التي تقوم بإعداد تقارير عن المعاملات المشبوهة، بناء على استفسارات من وسائل الإعلام أو المقالات المنشورة.

المراقبة

1 تعمل وسائل الإعلام كأداة رقابية ضد الفساد ، من خلال مراقبة أداء المسؤولين العموميين وانجازاتهم .

تعزيز النزاهة

2 تعد وسائل الاعلام شريكاً أساسياً في دعم النزاهة والشفافية من خلال مراقبة الاداء العام وكشف الممارسات المخالفة وطرحها للرأي العام بصورة مهنية ومسؤولة بما يعزز مبادئ المساءلة والمحاسبة.

المشاركة في جهود مكافحة الفساد

3 تشجع وسائل الإعلام المواطنين على المشاركة في مبادرات وحملات مكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة.

دور الرصد الإعلامي في كشف الفساد

تقوم نزاهة بعملية الرصد الإعلامي لشبهات وقضايا الفساد من خلال مراقبة الرصد ومتابعة المشاريع في قطاع الكشف عن الفساد والتحقيق ، حيث يعتبر الرصد الإعلامي أداة أساسية في مكافحة الفساد ، ويلعب دورًا مهمًا في كشف الممارسات الفاسدة وتعزيز الشفافية.

من خلال متابعة وتحليل الأخبار والمحتوى الإعلامي، يمكن تسليط الضوء على أي تجاوزات أو شبهات فساد تحدث في مختلف القطاعات وإطالة الشبهات الواردة بعد التحقق منها إلى النيابة العامة، كما يساهم هذا الرصد في تعزيز المساءلة والمراقبة، واتخاذ إجراءات تصحيحية عندما يكون ذلك ضروريًا، منها إلى مواكبة أهم ما ينشر محلياً وعالمياً حول هذا الشأن.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



أهمية الإعلام وتعزيز حرية الصحافة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تشكّل حرية الصحافة ركيزة حيوية لتنفيذ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حيث تعتبر البيئة الإعلامية الحرة شرطاً لتمكين الآليات المتفق عليها دولياً من تحقيق غاياتها في تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد. فالاتفاقية، من خلال موادها (مثل المادة 13) تلزم الدول بدعم دور المجتمع المدني والإعلام في الكشف عن الممارسات الفاسدة، بينما توفر (المادة 33) حماية قانونية للمبلغين عن الفساد، مما يدعم دور الصحفيين في الوصول إلى المعلومات دون تعريض مصادرهم للخطر، ويجسد هذا التكامل بين الجهود الدولية والعمل الصحفي شراكة فعالة تساهم في دعم مبادئ الشفافية والمساءلة.

دور وسائل الإعلام في قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أولى القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد المعدل بمرسوم رقم 69 لسنة 2025 اهتماماً خاصاً بدور وسائل الإعلام في مجال توعية المجتمع بمخاطر الفساد، على النحو التالي:

نصت المادة (5) بند (10) على أن تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:
"التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبويره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وأثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها."

وقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بمرسوم رقم 300 لسنة 2016 الآليات اللازمة لتنفيذ هذا التنسيق.

المادة (7):
تتولى الهيئة بالتنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة توعية المجتمع وتبويره بمخاطر الفساد وأثاره على المجتمع ولها في سبيل ذلك:-

1. تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد ونشر ثقافة الإبلاغ عن وقائع الفساد.
2. نشر وتعميم مدونة سلوك للموظفين وللمواطنين تكون أساساً لتثقيف المجتمع نحو سلوك يهدف لمكافحة الفساد.
3. اتباع وسائل الإعلام لأسلوب منهجي في مجال التخطيط الإعلامي لمنع جرائم الفساد قبل ارتكابها والوقاية منها.
4. تسليط الضوء على دور الهيئة في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها ونشر التقارير الصادرة عنها وحث الخاضعين على تقديم إقرارات الذمة في مواعيدها.
5. الدعوة لاتباع سياسة الإصلاح الإداري في كافة أجهزة الدولة واتخاذ وسائل فعالة للقضاء على الفساد.
6. العمل على استضافة وسائل الإعلام أهل الرأي والاختصاص في المجتمع للتبصرة بالفساد ومخاطره وكيفية محاربته.

يتضمّن من نص القانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أن الهيئة العامة لمكافحة الفساد تلعب دوراً حيويًا في تعزيز الوعي المجتمعي حول مخاطر الفساد، من خلال التنسيق مع وسائل الإعلام وتنظيم حملات التوعية ونشر مدونات السلوك. وتؤكد هذه الإجراءات على أهمية النهج الوقائي في مكافحة الفساد، من خلال تسليط الضوء على سبل الإبلاغ عنه، وتشجيع الشفافية، وتعزيز ثقافة المساءلة. كما أن دور الإعلام لا يقتصر على نشر المعلومات فحسب، بل يمتد إلى تشكيل الرأي العام ودعم سياسات الإصلاح الإداري، مما يساهم في خلق بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية.

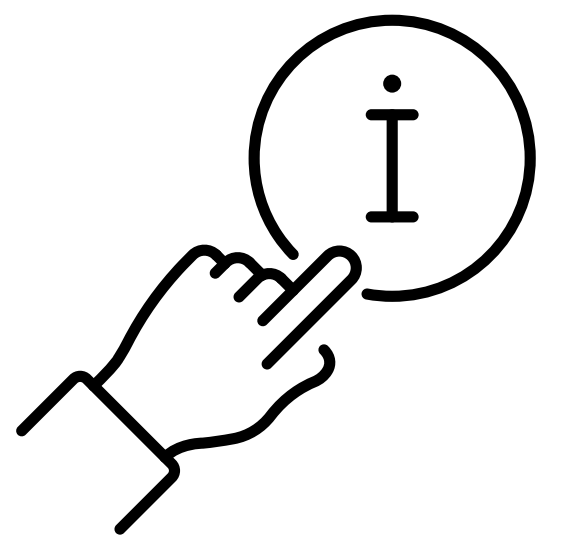


استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024)

تضمنت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مبادرات تعنى بتفعيل دور الإعلام في مكافحة الفساد والتي تتمثل في **(التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام)** والذي يعد من الأهداف الرئيسية في جهود مكافحة الفساد، إذ يشكل ذلك أداة فاعلة لرصد حالات الفساد والكشف عنها، وذلك من خلال نشر الوعي من أجل بناء مجتمع قوي، وتعزيز الشفافية والثقة في المؤسسات العامة، والعمل على ضمان المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع العام والوزارات مع الجمهور ووسائل الإعلام في النشر والإعلام عن الأنشطة والتحديات والإنجازات في هذا المجال بما يحقق الشفافية ويوفر سبل المساءلة.

وتتفرع من هذه الأولوية 4 مبادرات:

- تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي
- إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد
- وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي



الوصول للمعلومات وتوفير البيانات يعزز الشفافية والنزاهة

تسعى دولة الكويت إلى تعزيز الشفافية من خلال تأكيد ضمان حق الوصول إلى المعلومات للجميع، مما يساهم في تعزيز دور الإعلام في كشف الحقائق والتصدي للفساد، ويوفر **القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات** الإطار القانوني لحق حصول الشخص على المعلومات التي في حوزة الجهات وتسهيل الحصول عليها في التوقيت والكيفية التي حددها القانون، بما يكفل دعم لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها. ويلزم القانون الجهات الحكومية على تنظيم وتصنيف وفهرسة المعلومات والوثائق حسب الأصول المهنية والفنية على الوجه المبين بالقانون ومن بين هذه المعلومات القوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تعمل بموجبها والسياسات العامة التي تؤثر على الأفراد، وكيفية اتخاذ القرار وقنوات الإشراف فيها والمساءلة. وقد أسهم هذا القانون في تعزيز فضاء الشفافية في دولة الكويت، مما ينعكس إيجاباً على دور الإعلام في تتبع البيانات المنشورة بشفافية وبالتالي تحقيق الأهداف التوعوية والرادعة في كشف القصور أو الفساد.

التحديات التي تواجه الصحافة الاستقصائية

صعوبة الحصول على المعلومات

تفرض بعض الجهات قيودًا صارمة على الوصول إلى الوثائق الرسمية، مما يعيق عمل الصحفيين الاستقصائيين.

الضغوط الاقتصادية والإعلانية

تواجه بعض المؤسسات الإعلامية ضغوطًا من المعلنين لتجنب نشر تحقيقات قد تضر بمصالحهم.

التحديات التكنولوجية

مع تطور وسائل التشفير وإخفاء المعاملات غير القانونية، قد يصبح من الصعب تتبع الأدلة وإثبات حالات الفساد.

دعم الإعلام لتمكين جهوده في مكافحة الفساد

الشراكة مع الجهات الرقابية

إشراك الإعلام في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد باعتباره شريكًا رئيسًا في الوقاية.

الشفافية وإتاحة المعلومات

يشكل التزام الجهات والمؤسسات بالإفصاح عن المعلومات والبيانات ونشرها بصورة واضحة ومنتظمة ركيزة أساسية لتمكين الإعلام من ممارسة دوره الرقابي والتوعوي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم جهود مكافحة الفساد.

التوعية المجتمعية

يلعب الإعلام دورًا في تثقيف المجتمع حول مخاطر الفساد وأهمية النزاهة، مما يعزز مناعة المجتمع ضد هذه الظاهرة، وترسيخ ثقافة تقوم على النزاهة والشفافية والمساءلة.

التدريب والتأهيل

تزويد الصحفيين بالمهارات اللازمة لتحري المعلومات في قضايا الفساد، بما في ذلك تقنيات الصحافة الاستقصائية وفهم القوانين المتعلقة بالفساد وتنظيم دورات تدريبية لتطوير قدراتهم وإثراء معلوماتهم.

أخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي

تُعد أخلاقيات مهنة الصحافة هي الضمانات الأساسية لتحقيق التوازن بين حق المجتمع في المعرفة وواجب الصحفي في تحري الحقيقة دون تجاوز أو تعسف.

الموازنة بين المصلحة العامة والضرر

تقييم ما إذا كانت الفائدة المجتمعية تفوق الضرر المحتمل على الأفراد

التأكد من المعلومات

التحقق من صحة المعلومات عبر مصادر متعددة ووثائق ملموسة قبل النشر

حماية سرية المصادر

التزام الصحفي بعدم الكشف عن هوية المصادر السرية أو المجهولة، خاصة إذا تعهد بذلك

المسؤولية القانونية والأخلاقية

معرفة القوانين و التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة

عدم استغلال المصادر أو الإضرار بها

تجنب الإكراه أو الوعد بمكاسب مقابل المعلومات

الشفافية مع الجمهور

توضيح سبب استخدام مصادر مجهولة وعدم إخفاء التحيزات المحتملة

تعد الصحافة الاستقصائية أداة حيوية لتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال كشف الحقائق الخفية ومواجهة الفساد، حيث تصدرت الصحافة الاستقصائية في كشف العديد من القضايا في العالم والتي تسببت في محاكمات عادلة وتغييرات تشريعية عالمية جذرية، لكن طبيعة عملها الخطيرة والمعقدة تعرض الصحفيين لتهديدات شخصية وقانونية ونفسية، إلى جانب نقص الموارد المالية والتقنية، ولهذا برز دور المنظمات الدولية المتخصصة لتمكين هؤلاء الصحفيين وتوفير الدعم الشامل الذي يحمي عملهم ويعزز تأثير تحقيقاتهم، وتبدأ هذه الجهود ببناء القدرات المهنية عبر تدريبات متخصصة تغطي مهارات مثل تحليل البيانات المالية وتتبع الشبكات الإجرامية، كما تقدم منصات تعليمية ودورات تفاعلية حول أدوات التحقيق الحديثة. ولا تقتصر المساعدة على الجانب المعرفي، بل تمتد إلى تمويل التحقيقات طويلة الأمد.